الأمم المتحدة

A/63/458–S/2008/621

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
29 September 2008
Arabic
Original: English

**الجمعية العامة**
**الدورة الثالثة والستون**
البند ١٥٤ من جدول الأعمال
**قضاة المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ سنة ١٩٩١**

**مجلس الأمن**
**السنة الثالثة والستون**

## رسالة مؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة

أحيل إليكم طيه رسالتين مؤرختين ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ و ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ موجهتين إليّ من القاضي فاوستو بوكار، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (انظر المرفقين الأول والثاني).

ويسعى الرئيس بوكار إلى تمديد فترة ولاية القضاة الدائمين والمخصصين الذين انتخبوا للعمل في المحكمة في عام ٢٠٠٥، والذين تنتهي فترة ولايتهم في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ و ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٩، على التوالي. وعلاوة على ذلك، يلتمس الرئيس بوكار تمديد فترة ولاية القضاة المخصصين المتبقين الذين لم يعيّنوا للعمل في المحكمة في الوقت الراهن.

وقد عرض الرئيس بوكار في رسالته المؤرخة ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ (انظر المرفق الثاني) التفاصيل التي تبرر الحاجة الملحّة إلى تلبية هذا الطلب، ومردّها أساساً إلى كفالة أن ينجز القضاة ما يوكل إليهم من قضايا. وستلاحظون أنه من المقرر أن تبدأ إحدى المحاكمات في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، ولذلك يتعين على سبيل الاستعجال تكليف القضاة فورا بتلك القضية.

061008 061008 08-53374 (A)

ولا ينص النظام الأساسي للمحكمة الدولية على تمديد فترة ولاية قضاة المحكمة. وفي غياب حكم من هذا القبيل، من اللازم الحصول على موافقة مجلس الأمن، بوصفه الهيئة الأم للمحكمة، وموافقة الجمعية العامة، بوصفها الهيئة التي تنتخب قضاة المحكمة.

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقيها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١٥٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) **بان** كي - مون

## المرفق الأول

أكتب لكم هذه الرسالة لأوجه انتباهكم إلى حالة القضاة السبعة والعشرين المخصصين في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، الذين كانوا قد انتخبوا في الجلسة العامة ١١٦ من الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٥، والذين تنتهي فترة ولايتهم الممتدة لأربع سنوات في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

ومن المرجح أن عددا كبيرا من المحاكمات غير المنتهية لن يختتم قبل ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٩. ونتيجة لذلك، تحتاج المحكمة الدولية إلى تمديد فترة ولاية القضاة المخصصين ليتسنى إدارة محاكماتها على النحو السليم. وفي الوقت الراهن، نحن بحاجة إلى تمديد فترة ولاية اثنين من القضاة المخصصين لتمكين المحكمة من الشروع في النظر في القضايا في تموز/يوليه. وفي هذا الصدد، نود الحصول على تكليف من الأمين العام للقاضية ميشيل بيكار (فرنسا) والقاضية فلافيا لاتانتزي (إيطاليا) بالقضية رقم IT-04-81، المدعي العام ضد مومتشيلو بيريزيتش، التي من المقرر أن تبدأ في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨، ويُتوقع أن تستغرق زهاء ١٧ شهرا. ونظرا لضرورة اتخاذ عدد من القرارات المهمة قبل الشروع في المحاكمة، فإننا نطلب أن يبدأ نفاذ هذين التكليفين في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

وتيسيراً لقيام الأمين العام بتكليف قضاة مخصصين آخرين بقضايا يتوقع حاليا أن تبدأ في أواخر عام ٢٠٠٩، فإننا نلتمس تمديد فترة ولاية القضاة المخصصين المنتخبين المدرجين في قائمتنا لفترة ١٢ شهرا ابتداء من تاريخ انتهاء فترة ولايتهم في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

وسنكون ممتنين لو تفضل الأمين العام بعرض هذا الطلب على كل من مجلس الأمن والجمعية العامة في أقرب وقت ممكن، والقيام، إذا حظي الطلب بالموافقة، بتكليف القاضيتين بيكار و لاتانتزي على وجه الاستعجال بالنظر في قضية بيريزيتش.

(توقيع) فاوستو **بوكار**

الرئيس

## المرفق الثاني

أود أن أشير إلى رسالتي المؤرخة ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، التي أحطتكم فيها علما بحالة القضاة السبعة والعشرين المخصصين في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، الذين كانوا قد انتخبوا في الجلسة العامة ١١٦ من الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٥، والذين تنتهي فترة ولايتهم الممتدة لأربع سنوات في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٩. ففي تلك الرسالة، التمست تمديد فترة ولاية القضاة المخصصين المنتخبين المدرجين في قائمتنا لفترة ١٢ شهرا ابتداء من تاريخ انتهاء فترة ولايتهم في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

وريثما يجري البت في الطلب الوارد في رسالتي المؤرخة ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أرى أنه من الحصافة أن أتقدم لكم بطلبات إضافية، على النحو التالي:

### ١ - طلب عاجل لتمديد مدة عمل ثلاثة قضاة مخصصين

يتعلق الطلب الأول بتمديد فترة ولاية القاضيين المخصصين ميشيل بيكار و بيدرو دافيد لتولي المحاكمة في قضية المدعي العام ضد مومتشيلو بيريزيتش، رقم IT-04-81، والقاضية المخصصة فلافيا لاتانتزي لتولي المحاكمة في قضية المدعي العام ضد جوفيتشا ستانيزيتش وفرانكو سيماتوفيتش، رقم IT-03-69. ويرد سرد الأسباب فيما يلي.

وأود أن أشير إلى رسالتي المؤرخة ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨، التي طلبت فيها تعيين القاضي المخصص دافيد للنظر في قضية ستانيزيتش وسيماتوفيتش، وإلى رسالتيّ المؤرختين ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٨، اللتين طلبت فيهما تعيين القاضيين المخصصين لاتانتزي وبيكار للنظر في قضية بيريزيتش، وإلى رسالتي المؤرخة ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨، التي طلبت فيها سحب القاضية لاتانتزي من قضية بيريزيتش بسبب تضارب في المواعيد، وتعيينها للنظر في قضية ستانيزيتش وسيماتوفيتش، وسحب القاضي دافيد من قضية ستانيزيتش وسيماتوفيتش وتعيينه للنظر في قضية بيريزيتش.

وعلى نحو ما جاء في رسالتيّ المؤرختين ٢٦ أيار/مايو و ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨، سيقتضي تعيين القاضيين المخصصين بيكار ودافيد للنظر في قضية بيريزيتش تمديد فترة ولايتهما. وحرصاً على كفالة إدارة المحكمة على نحو كفؤ، يجب التيقن من أن القاضي المخصص الذي يكلف بالمحاكمة سيظل رهن الإشارة إلى حين إتمام تلك المحاكمة. فعندما تلزم الاستعاضة عن قاض مخصص في معرض إحدى المحاكمات نظراً لانتهاء فترة ولايته، يتعين آنذاك استئناف المحاكمة. ومن الواضح أن ذلك سيتسبب في تأخر كبير، وسيؤثر تأثيرا

سلبيا في قدرتنا على تحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز. ولذا، يكتسي تمديد فترة ولاية القضاة المخصصين بيكار ودافيد ولاتانتزي طابعا استعجاليا في هذه الفترة.

ومن المقرر أن تبدأ محاكمة بيريزيتش في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، ونظرا لما تتسم به من تعقيد، من المتوقع أن تستغرق ٢٤ شهرا – أي لغاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. فالمتهم مومتشيلو بيريزيتش، الذي شغل منصب رئيس أركان الجيش اليوغوسلافي في الفترة ما بين آب/أغسطس ١٩٩٣ وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، هو القائد العسكري الأعلى رتبة الذي سيخضع للمحاكمة في هذه المحكمة. وقد وجهت إليه تهمة المسؤولية المباشرة والمسؤولية بصفته رئيسا عن ١٣ جريمة من جرائم الحرب (قتل المدنيين وشن هجمات عليهم) والجرائم ضد الإنسانية (الإبادة، والقتل، والاضطهاد، والأعمال اللاإنسانية) في سياق أحداث يُزعم أنها وقعت في سراييفو (في الفترة ما بين آب/أغسطس ١٩٩٣ وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥)، وزغرب (في الفترة ما بين ٢ و ٣ أيار/مايو ١٩٩٥)، وسربرنيتشا (في الفترة ما بين ١٢ و ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥). وتنطوي القضية على عدد هائل من الأدلة (٩٠٠٠ حرز و ٢٢٩ شاهد إثبات)، وأنجز العديد من الإجراءات السابقة للمحاكمة. وقد خفض الادعاء بالفعل من حجم القضية الذي هبط من ٩٠٧ ساعات إلى ٤٨٠ ساعة، وتعكف الأطراف حاليا، بناء على دعوة الدائرة، على استكشاف مزيد من السبل الكفيلة بتخفيض مدة القضية.

ولتمكين القاضيين المخصصين بيكار ودافيد من العمل في محاكمة بيريزيتش، في ضوء جدول المحاكمة المذكور أعلاه، نحتاج حاليا إلى تمديد فترة عملها إلى ما بعد الموعد المقرر لانتهائهما في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٩، لكي يتسنى لهما إتمام القضية.

أما فيما يتعلق بقضية ستانيزيتش وسيماتوفيتش، فقد أرجئت المحاكمة في الوقت الراهن، ومن المتوقع أن تستأنف من جديد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وأن تستغرق ١٢ شهرا، لتنتهي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. ولذا، من اللازم أيضا تمديد فترة ولاية القاضية لاتانتزي لاختتام المحاكمة.

## ٢ – طلب عاجل بتمديد فترة ولاية قاضيين دائمين

بالإضافة إلى القضاة المخصصين الثلاثة المذكورين أعلاه، ألتمس أيضا التعجيل بتمديد فترة ولاية القاضي الدائم باكونيه جوستيس مولوتو لتمكينه من إنهاء المحاكمة في قضية بيريسيتش، والقاضي الدائم باتريك روبنسون لتمكينه من إنهاء المحاكمة في قضية ستانيسيتش وسيماتوفيتش. وستنقضي فترة ولاية كلا القاضيين في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

وفي ضوء الجدول الزمني المبين آنفا للمحاكمة في قضية بيريسيتش، سيكون من الضروري تمديد فترة ولاية القاضي مولوتو إلى ما بعد ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ لتمكينه من إنهاء المحاكمة في هذه القضية.

ومن المقرر أن تستأنف المحاكمة في قضية ستانيسيتش وسيماتوفيتش في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ ويتوقع أن تستمر حوالي ١٢ شهرا. غير أن الدائرة الابتدائية تواجه صعوبات جمة بسبب مرض أحد المتهمين ومحامي الدفاع. لذا من المرجح ألا تنتهي المحاكمة بحلول ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وبالتالي أطلب تمديد فترة ولاية القاضي روبنسون ليتمكن من إنهاء المحاكمة في قضية ستانيسيتش وسيماتوفيتش في حال استمرارها إلى ما بعد انقضاء فترة ولايته.

## ٣ - طلب تمديدات في قضيتين بانتظار المحاكمة

تفاديا للرجوع مرة أخرى إلى مجلس الأمن لتقديم طلبات أخرى بالتمديد في الأشهر القادمة، ألتمس الآن تمديد فترة ولاية قضاة مخصصين ودائمين سيعينون للنظر في القضايا التالية التي من المتوقع أن تبدأ قبل نهاية السنة:

(أ) القضية IT-04-79 للمدعي العام ضد ميتشو ستانيسيتش

من المقرر أن تبدأ المحاكمة في قضية ستانيسيتش في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ وتستمر ١٢ شهرا حسب التقديرات. وأعتزم طلب تكليف القاضي المخصص فريديريك هارهوف بهذه القضية. لذا ألتمس تمديد فترة ولايته إلى ما بعد ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٩ ليتمكن من إنهاء المحاكمة في هذه القضية. وهناك حاليا طلب عالق بدمج قضية ستانيسيتش والقضية رقم IT-99-36/2 للمدعي العام ضد ستويان زوبليانين. وستبدأ المحاكمة في القضية في حال الموافقة على هذا الطلب بالاقتران مع قضية ستانيسيتش، ومن المتوقع أن يُنتهى من القضيتين في غضون ١٨ شهرا.

(ب) القضية رقم IT-05-87/1 للمدعي العام ضد فلاستيمير دورديفيتش

من المقرر حاليا أن تبدأ المحاكمة في قضية دورديفيتش في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ في حال عدم التمكن من استئناف المحاكمة في قضية ستانيسيتش وسيماتوفيتش في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ بسبب مرض المتهم. وأعتزم التماس تكليف القاضيين المخصصين لاتانزي وبيكار والقاضي الدائم فلوغي بهذه القضية. ومن المتوقع أن تستمر هذه المحاكمة لمدة ١٢ شهرا تقريبا. لذا سيكون من الضروري تمديد فترة ولاية القاضيين

المخصصين لاتانزي وبيكار إلى ما بعد ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٩ لتمكينهما من إنهاء المحاكمة في هذه القضية.

## ٤ - طلب تمديدات في محاكمات جارية

بدأت المحاكمة في القضية رقم IT-04-74 للمدعي العام ضد يادرانكو برليتش وبرونو ستوجيتش وسلوبودان براليك وميليفوي بيتكوفيتش وفالنتين كوريتش وبيريسلاف بوسيتش، في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وستنتهي حسب التقديرات في آذار/مارس ٢٠١٠. ويرأس المحكمة في هذه المحاكمة القاضي جان - كلود أنطونيتي بمعية ثلاثة قضاة مخصصين، هم القاضي آرباد براندلر وستيفان تريشيل وأنطوان كيسيا - مبيه ميندوا (احتياطي). ولتمكين هؤلاء القضاة من إنهاء المحاكمة، أطلب تمديد فترة ولاية القاضي الدائم أنطونيتي إلى ما بعد ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ وتمديد فترة ولاية القضاة المخصصين براندلر وتريشيل وميندوا اعتبارا من ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٩ لتمكينهم من إنهاء المحاكمة.

وبدأت المحاكمة في القضية رقم IT-06-90 للمدعي العام ضد أنتي غوتوفينا وإيفان سيرماك وملادين ماركاتش، في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨، ومن المتوقع حاليا أن تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ويرأس المحكمة القاضي الدائم ألفونس أوريه بمعية قاضيين مخصصين هما القاضي أولديس كينيس والقاضية إليزابيث غوونزا. ومن المتوقع حاليا أن تتجاوز مدة المحاكمة فترة ولاية القاضيين المخصصين المكلفين بهذه القضية. لذا أطلب أيضا تمديد فترة ولاية القاضيين كينيس وغوونزا لتمكينهما من إنهاء هذه المحاكمة.

## ٥ - الطلبات المقدمة في المستقبل

أود التأكيد على أنه يفضل أن تمنح المحكمة أقصى قدر من المرونة في تكليف القضاة المخصصين والدائمين، وأن يوافق مجلس الأمن بهذا الشأن على الطلب الوارد في رسالتي المؤرخة ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (A/62/897-S/2008/437، المرفق) بتمديد فترة ولاية القضاة المخصصين للمحكمة لمدة ١٢ شهرا. ومن شأن ذلك أيضا أن يكفل التعامل مع قضاة المحكمة بنفس الطريقة التي يعامل بها قضاة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وإضافة إلى ذلك، يفضل، بدلا من اتباع نهج مجزأ تجاه تمديد فترة ولاية القضاة الدائمين، أن تمنح المحكمة أقصى قدر من المرونة وأن تمدد فترة ولاية جميع قضاتها الدائمين. ومن شأن ذلك أيضا أن يكفل التعامل مع القضاة الدائمين للمحكمة بنفس الطريقة التي يعامل بها قضاة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وتجدر الإشارة على أي حال إلى أنه سيتعين تمديد فترة ولاية جميع القضاة الدائمين للمحكمة المعينين للعمل في دائرة الاستئناف حاليا إلى ما بعد انقضاء فترة ولايتهم

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، بما أنه من المتوقع حاليا ألا يُنتهى من الطعون قبل نهاية عام ٢٠١١ على أقل تقدير. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يرد عدد كبير من الطعون من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في نهاية عام ٢٠٠٩، مما سيحتم نقل بعض قضاة الدائرة الابتدائية للمحكمة إلى دائرة الاستئناف. لذلك أرجو النظر في طلب تمديد فترة ولاية القضاة الدائمين المذكورين أعلاه في ضوء احتمال نشوء الحاجة إلى تمديد فترة ولاية جميع القضاة الدائمين للمحكمة.

(أ) القضية رقم IT-05-88 للمدعي العام ضد زدرافكو توليمير

يتوقع حاليا أن تبدأ المحاكمة في قضية توليمير في تموز/يوليه ٢٠٠٩، بمشاركة قاضيين دائمين وقاض مخصص واحد. ويقدر حاليا أن تستمر المحاكمة في هذه القضية لمدة ١٤ شهرا وأن تنتهي بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وليس بإمكاني في الوقت الراهن أن أحدد أسماء القضاة الذين سيكلفون بهذه القضية، غير أنني أتوقع تعيين قاضيين دائمين وقاض مخصص واحد. وأود مع ذلك أن أوجه عنايتكم إلى أنه سيتعين في مرحلة لاحقة تمديد فترة ولاية القضاة الدائمين والمخصصين لتمكينهم من إنهاء المحاكمة.

(ب) القضية رقم IT-99-36/2 للمدعي العام ضد ستوجان زوبليانين

هناك حاليا طلب عالق بدمج قضية زوبليانين في قضية ستانيسيتش. ويرد بيان الوضع في حال الموافقة على الطلب في الجزء ٣ (أ) أعلاه. ومن السابق لأوانه تحديد أسماء القضاة الذين سيكلفون بالمحاكمة المستقلة في قضية زوبليانين في حال رفض طلب دمج القضيتين.

(ج) القضية رقم IT-95-5/18 للمدعي العام ضد رادوفان كارادزيتش

لم تدرج محاكمة رادوفان كارادزيتش حتى الآن في الجدول الزمني العام للمحاكمات المقررة، حيث إنه لم يعتقل سوى في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٨. غير أنه يمكن توقع نشوء الحاجة إلى تمديد فترة ولاية كل من القضاة الدائمين والمخصصين.

ويرجى ملاحظة أن بدء المحاكمات المذكورة أعلاه كما هو مقرر وطول كل محاكمة كما هو مذكور في الفقرات الآنفة الذكر يستندان إلى التقديرات الحالية، الخاضعة للتأخير بسبب عوامل خارجة عن إرادة المحكمة، مثل الحالة الصحية للمتهمين. ومن جهة أخرى، أؤكد لكم أن المحكمة تواصل البحث عن وسائل جديدة للإسراع بإجراء المحاكمات دون المساس بحق المتهمين في المحاكمة وفق الأصول القانونية.

وإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى الصعوبات التي تواجهها المحكمة في محاولاتها لتنظيم سبع محاكمات في ثلاث قاعات للمحاكمة، قد يصبح من المستحيل إجراء قاض ما لمحاكمة مقررة بسبب تضارب المواعيد في الجدول الزمني للمحاكمات، أو تأخير في محاكمات أخرى يكون القاضي المعين مكلفا بها أيضا وغير ذلك من التعقيدات التي من غير الممكن التنبؤ بها. لذلك ورغم أن المحكمة تحاول توقع التكليفات اللازمة بالقضايا التي ستعرض عليها في المستقبل، ليس من الممكن تحقيق الدقة التامة في هذا النوع من التخطيط. وبالتالي من شأن منح المحكمة المرونة اللازمة في تكليفات القضاة عن طريق تمديد فترة ولاية جميع قضاتها المخصصين والدائمين أن يمكنها من تحسين إدارة الدعاوى المعروضة عليها.

**الآثار المالية**

تقوم ميزانية المحكمة الدولية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، كما وافقت عليها الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، على تقييم الاحتياجات القضائية على النحو المبين بتفصيل في هذه الرسالة. وأود الإشارة إلى أن الميزانية التي ووفق عليها لا تأخذ في الاعتبار الآثار الإضافية المترتبة في الميزانية فيما يتعلق بمتهمين هما ستوجان زوبليانين ورادوفان كرادزيتش، الذين اعتقلا بعد عرض الميزانية والموافقة عليها. فباستثناء هذه المتهمين، لا تترتب على الطلبات المذكورة أعلاه أي آثار إضافية في ميزانية المحكمة.

وأرجو إطلاع مجلس الأمن والجمعية العامة على هذا الطلب بأسرع ما يمكن، والتعجيل، في حال الموافقة عليه، بتعيين القضاة المخصصين حسب اللزوم.

وأنا على استعداد لموافاتكم بأي معلومات إضافية قد تحتاجون إليها بشأن طلبي. وأتقدم إليكم بالشكر الخالص مقدما لما ستتخذونه من إجراءات في هذا الصدد.

(توقيع) فاوستو **بوكار**